الأمم المتحدة

A/70/414

الجمعية العامة

Distr.: General
7 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدّم التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٩ ويعرض لمحة عامة عن أنشطة وإنجازات مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥. وهو يقدم أيضا موجزا للتدابير المتخذة من أجل تنفيذ القرار في سياق تزايد الطلب على الدعم والخبرة بهدف النهوض بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتضمينه التطورات الأخيرة.

15-12515 (A) 131015 161015

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٩ عن مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي طلب فيه إلى الأمين العام، من بين أمور أخرى، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. وهو يقدم موجزا للتقدم الذي أحرزه المركز من خلال الأنشطة التي اضطلع بها في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥. وسينفذ معظم أنشطة المركز لعام ٢٠١٥ خلال الربعين الثالث والرابع من السنة.

٢ - ويعمل المركز تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أنشأته الجمعية العامة في القرار ١٥٣/٦٠، في عام ٢٠٠٥، وهو مكلف بولاية القيام بأنشطة التدريب والتوثيق وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم الدعم لما تبذله الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من جهود داخل المنطقة. والهدف الرئيسي للمركز هو تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المنطقة التي يعمل فيها[(١)]. وتستضيف حكومة قطر المركز.

٣ - وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٧، تخصص أموال في إطار الميزانية العادية لتعزيز قدرة المركز على الاستجابة لطلبات التدريب والتوثيق. ويخفض مقدار الأموال المخصصة للمركز من الموارد الخارجة عن الميزانية (بما في ذلك المخصصات المتعلقة بوظيفتين من الرتبة ف-٣) بسبب التحديات المالية التي تواجهها مفوضية حقوق الإنسان. وعززت قدرة المركز من الموظفين في عام ٢٠١٥ وهي تتكون حاليا من ثلاثة موظفين من الفئة الفنية (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣) وثلاثة من موظفي الدعم. وجميع هذه الوظائف مشغولة الآن.

٤ - ويواصل المركز الاضطلاع بعمل هام وفقا لولايته، لا سيما في إطار الأولويات المواضيعية لمفوضية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، على النحو المفصل في الفرع ثانيا. وبالإضافة إلى الأنشطة التدريبية العادية، ينظم المركز منتديات ومشاورات إقليمية رئيسية بشأن مختلف المسائل المواضيعية، بما في ذلك حقوق الإنسان والأمن، وإصلاحات العدالة الجنائية، وحماية حقوق الأقليات.

(١) يغطي المركز ٢٥ بلدا هي البلدان التالية: الأردن، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن، ودولة فلسطين.

٥ - ويعكس الجدول المرفق بالتقرير قائمة بالمستفيدين من الأنشطة التي اضطلع بها المركز حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثانيا - الإنجازات الرئيسية للمركز

٦ - تحدد الأولويات الاستراتيجية للمركز وفقا للأولويات المواضيعية الست المبينة في خطة إدارة مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧:

(أ) تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) تعزيز المساواة ومكافحة التمييز؛

(ج) مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون؛

(د) إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي الميدان الاقتصادي؛

(هـ) توسيع الحيز الديمقراطي؛

(و) الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن.

٧ - ويؤدي المركز دورا هاما في بناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة، ومنها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. ويعمل أيضا مع منظمات إقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٨ - ويتواصل على نحو كبير تزايد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لبناء القدرات، وخاصة في المجالات التالية:

(أ) تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل؛

(ب) توفير دورات تدريبية أساسية ومتقدمة في مجال حقوق الإنسان للدبلوماسيين والصحفيين وموظفي إنفاذ القانون وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ج) اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٩ - وتقدم الدول الأعضاء مساعدة مالية كبيرة للمركز في تنفيذ الأنشطة التي تستضيفها في بلدانها.

١٠ - وينفذ المركز، منذ إنشائه، وبعد إجراء مشاورات إقليمية، برامج إقليمية يجري أيضا اعتماد بعضها وتنفيذه على الصعيد القطري. وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، اضطلع المركز ببرامج تدريبية في المواضيع التالية:

(أ) حقوق الإنسان والأمن؛

(ب) حقوق الإنسان وإصلاح العدالة الجنائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ج) حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية؛

(د) التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) حقوق الأقليات؛

(و) حقوق الإنسان والدبلوماسية؛

(ز) حقوق الإنسان ووسائط الإعلام؛

(ح) مكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(ط) الآليات المعنية بحقوق الإنسان؛

(ي) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ك) المدافعون عن حقوق الإنسان؛

١١ - ونتيجة لاضطلاع المركز بالبرامج السالفة الذكر في السنوات الأربع الماضية، فقد أقام علاقة قوية مع شبكة من المشاركين السابقين الذين يسهم بعض منهم في تنفيذ الأنشطة ورسخها.

ألف - حقوق الإنسان والأمن

١٢ - قامت مفوضية حقوق الإنسان في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في الدوحة، بتنظيم مؤتمر حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وحضر المناسبة أكثر من ٣٠٠ ممثل عن المنظمات الدولية والعربية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ووزارات الداخلية والعدل، وإدارات حقوق الإنسان بوزارات الخارجية والمؤسسات الأمنية، ومراكز الدراسات والأبحاث المعنية بقضايا الأمن وحقوق الإنسان. واستهدف المؤتمر إبراز أهمية تحقيق التوازن بين الأمن وضمان احترام حقوق الإنسان في خضم الأخطار التي تهدد الأمن. واعتمد المشاركون توصيات، بشأن جملة أمور

منها أهمية احترام القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، وتعزيز الالتزام بمبادئ سيادة القانون، بما في ذلك عدم التمييز والمساواة أمام القانون وتشجيع إقامة تعاون أقوى مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٣ - ونظم المركز عدة اجتماعات مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية في قطر حول مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون في قطر. وقام المركز بتحليل مواد تدريبية لصالح وكالات إنفاذ القانون بهدف صياغة مشروع نموذجي لأكاديمية الشرطة القَطَرية.

باء - حقوق الإنسان وإصلاح العدالة الجنائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٤ - في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظمت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مؤتمرا دوليا حول التوجهات الحديثة في إصلاح العدالة الجنائية وحقوق الإنسان في عَمّان بالتعاون مع المركز ومديرية الأمن العام/إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن. وجمعت المناسبة أكثر من ٢٠٠ مشارك، منهم ناشطون وخبراء في مجال حقوق الإنسان، ومسؤولون حكوميون، ومدراء مؤسسات إصلاحية وسجون، وعلماء في الدين الإسلامي، وصحفيون، وممثلون عن الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وجامعة الدول العربية. وتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في إتاحة منبر لإجراء مناقشات متعمقة بين الخبراء الدوليين ومتخذي القرارات وراسمي السياسات بشأن المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بإقامة العدل، مع التركيز على قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) والمقترحات المقدمة في الآونة الأخيرة المتعلقة بتنقيح القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وشكل المؤتمر أيضا فرصة لتقاسم الممارسات الجيدة. وتضمنت التوصيات الرئيسية للمؤتمر تنفيذ برامج الرعاية اللاحقة التي تهدف إلى ضمان تأهيل السجناء؛ وتشجيع الدول على اعتماد بدائل للسجن، بما فيها التدابير غير الاحتجازية؛ وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في رصد أماكن الاحتجاز؛ وتحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بإصلاحات نظم العدالة الجنائية ومواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. واسترشد بعض المناقشات بالنشاط التدريبي الذي اضطلع به المركز في وقت سابق بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (في عام ٢٠١٣، بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب). وسيواصل المركز العمل من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على رصد أماكن الاحتجاز.

جيم - حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية

١٥ - يعمم المركز مراعاة المساواة بين الجنسين في سياساته وبرامجه وعملياته. وعقد عدة حلقات عمل تدريبية لإبراز المسائل المتعلقة بحقوق المرأة والشؤون الجنسانية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وينشر المركز معلومات بشأن المساواة بين الجنسين في موقعه على شبكة الإنترنت من أجل مساعدة المستفيدين على نحو أفضل. ومنذ عام ٢٠١٥، بدأ المركز بتخصيص ما لا يقل عن نشاطين من أنشطته التدريبية المواضيعية الرئيسية لحقوق المرأة. وهو يعتزم أيضا إقامة نشاط تدريبي إقليمي للمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في الربع الأخير من عام ٢٠١٥.

١٦ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، نظم المركز حلقة عمل تدريبية إقليمية في الأردن عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية النساء المحرومات من حريتهن، بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. وحضر التدريب ما مجموعه ٢٦ مشاركا من الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، وعمان، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن، ودولة فلسطين، منهم محامون وباحثون وموظفون فنيون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفاعلون من المجتمع المدني. وجرى تعريفهم بقواعد بانكوك وتلقوا تدريبا بشأن كيفية رصد أماكن الاحتجاز وآليات الإبلاغ وزيارات المتابعة. وتضمنت النتائج الرئيسية التزامات بإجراء رصد يراعي الاعتبارات الجنسانية للنساء في السجون، بمن فيهن المهاجرات وتعزيز حماية النساء المحرومات من حريتهن.

دال - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٧ - في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظم المركز حلقة عمل عن ضمان جودة برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، حيث استضاف مشاركين متخصصين في تصميم المناهج وتدريب المعلمين من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعمان، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن، ودولة فلسطين. وحضر حلقة العمل أيضا ممثلون عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتناولت حلقة العمل مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التمتع التام بالحق في التعليم في خضم التحديات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١٨ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، دعا المركز، بالشراكة مع مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن، إلى الإعراب عن الاهتمام بتنفيذ مشاريع ذات صلة بحماية الحق في التعليم في أوقات انعدام الأمن والنزاع المسلح في المنطقة. وحُدّدت ثلاث منظمات غير حكومية بوصفها مؤهلة للحصول على منح وتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في العراق ودولة فلسطين، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين والنازحين والأطفال.

هاء - حقوق الأقليات

١٩ - في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظم المركز برنامجا تدريبا ومشاورة على الصعيد الإقليمي بشأن حقوق الأقليات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عقدت في تونس. واستهدف النشاط تمكين المشاركين من الاستخدام الفعال لآليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الأقليات. وحضر النشاط أكثر من ٥٠ مشاركا من ٢٠ بلدا، منهم مدافعون عن حقوق الإنسان، ومجموعات دينية، ومحاضرون في القانون في الجامعات، وممثلون لوزارات الخارجية. وتمثلت النتيجة الرئيسية في التزام بزيادة عدد المبادرات والأنشطة التدريبية بهدف تعزيز حماية حقوق الأقليات. وكان هذا النشاط الأول في سلسلة من الأنشطة السنوية (على النحو الذي تعتزم مفوضية حقوق الإنسان القيام به حاليا) التي تستند إلى المذكرة التوجيهية للأمين العام عن التمييز العرقي وحماية الأقليات وتهدف إلى تعزيز كل من قدرة موظفي الأمم المتحدة على وضع وتنفيذ أنشطة ترمي إلى حماية حقوق الأقليات، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الأقليات، ونشر الوثائق والأدوات الرئيسية في هذا المجال.

واو - حقوق الإنسان والدبلوماسية

٢٠ - يشكل التدريب الإقليمي في مجال حقوق الإنسان والدبلوماسية نشاطا رئيسيا من أنشطة المركز. وهو ينظم على مرحلتين وعلى مدى سنتين لنفس المشاركين. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظم المركز برنامجه التدريبي السنوي الثالث لفائدة دبلوماسيين عرب، بالتعاون مع مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان. وقد استهل المركز هذا البرنامج في عام ٢٠١٢ بهدف تعزيز قدرات الدبلوماسيين العرب على التعامل على نحو أفضل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واستضاف البرنامج شخصيات بارزة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، حيث استوعب ٢١ مشاركا، من بينهم ٦ نساء. وستنظم المرحلة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأسفر النشاط عن إنشاء شبكة قوية من

المشاركين السابقين الذين يسهمون بوصفهم خبراء في أنشطة تدريبية لاحقة. وبالتالي، عزز المركز أيضا شراكته مع إدارات وأقسام حقوق الإنسان في وزارات الخارجية في المنطقة.

زاي - حقوق الإنسان ووسائط الإعلام

٢١ - في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، احتفل المركز باليوم العالمي لحرية الصحافة، بالشراكة مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في المغرب. واستضافت المناسبةَ مؤسسةٌ ثقافية وصحفية في طنجة، هي بيت الصحافة. وفي ١١ أيار/مايو، نظم الشركاء ندوة ركزت على تثقيف الصحفيين في مجال حقوق الإنسان. واقترح المشاركون توصيات للنهوض بعمل وسائط الإعلام من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وجرى تعريفهم أيضا على المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠١٥-٢٠١٩)، التي يجري التركيز فيها على حقوق الإنسان والصحافة. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو، ركزت المناسبة بصورة رئيسية على مناقشات يقودها خبراء للأعمال الصحفية للمشاركين (أعمال مكتوبة ومسموعة وتلفزيونية) عن الاتجار بالبشر، واعتقال واحتجاز الصحفيين، واعتقال الأحداث والأطفال، والمساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم، وحقوق المرأة في المنطقة. وتلقى نفس المشاركين تدريبا في عام ٢٠١٤ بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغطية الإعلامية وطلب إليهم استخدام المعارف المكتسبة لإنتاج عمل صحفي يأخذ بذلك النهج. وقد كانت الانطباعات الواردة من المشاركين، الذين شكلوا شبكة على وسائط التواصل الاجتماعي بعد التدريب في عام ٢٠١٤، إيجابية جدا. وأشاروا جميعا إلى عزمهم على مواصلة توظيف المهارات التي اكتسبوها أثناء التدريب في مجال حقوق الإنسان في عملهم. وتمثلت نتيجة إيجابية أخرى في ظهور مشاركين ذوي خبرة يمكن أن يسهموا بوصفهم من خبراء المركز في الأنشطة الاعتيادية المتصلة بوسائط الإعلام وحقوق الإنسان.

حاء - مكافحة الاتجار بالأشخاص

٢٢ - يواصل المركز الترويج للنهج القائم على حقوق الإنسان الذي تتبعه مفوضية حقوق الإنسان إزاء مكافحة الاتجار بالأشخاص، استنادا إلى المبادئ الموصى بها والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص والمبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، سيكون المركز قد قدم أنشطة تدريبية تغطي مجمل المبادئ الموصى بها. ويواصل المركز تلقي طلبات للحصول على نسخ من الطبعة العربية للمبادئ الموصى بها لأن شركاءه يستخدمونها في أنشطتهم التدريبية.

٢٣ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قام المركز ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بتنظيم دورة تدريبية إقليمية بشأن التعاون الدولي والحق في الانتصاف الفعال لضحايا الاتجار بالبشر، عقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وتمثل الغرض منها في تعزيز المعارف والمهارات فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة بالضحايا. وأظهرت الأعمال والانطباعات أن معظم المشاركين يمكن أن يستفيدوا من تلقي تدريب إضافي في هذا الموضوع. وشمل التدريب مناقشات بشأن تعريف الاتجار، وأدوار ومسؤوليات المسؤولين ومتخذي القرارات، وحقوق الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون عن اهتمامهم بالتعلم من تجارب الآخرين وبالمشاركة في المزيد من الأنشطة التدريبية المتعلقة بمكافحة الاتجار وحماية الضحايا والانخراط في التعاون الدولي.

طاء - آليات حقوق الإنسان

٢٤ - في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، نظم المركز حلقة عمل تدريبية إقليمية عن الممارسة الفضلى في مجال متابعة توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، استهدفت تحديد الممارسة الفضلى المتبعة في المنطقة والتحديات. وحضر حلقة العمل نحو ٢٥ مشاركا من البلدان التسعة التي نظر فيها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والعراق، وقطر، ومصر، والمغرب، واليمن. ونظمت هذه المناسبة بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي قدمت دعما لوجستيا. وحضر الحلقة خمسةٌ من أعضائها.

٢٥ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدم المركز الدعم لمكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي للشرق الأوسط في إجراء دورة تدريبية عن الاستعراض الدوري الشامل. وعقدت حلقتا عمل في عُمان استهدفتا، من ضمن آخرين، موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عُمان ومنظمات المجتمع المدني في ذلك البلد وجرى التركيز فيها على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٤، بدأ المركز بإصدار منشور سنوي (متاح على شبكة الإنترنت وبالشكل الورقي) تجمع فيه التعليقات العامة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان. وخصصت الطبعة الأولى، الصادرة في عام ٢٠١٤، للتعليقات العامة للجنة المعنية بحقوق الإنسان. أما الطبعة الثانية، التي أنجزت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فهي مخصصة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستخصص الطبعة الثالثة، التي ستصدر في عام ٢٠١٦، للجنة مناهضة التعذيب.

ياء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٧ - في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظم المركز المرحلة الأولى من برنامجه لإعداد المدربين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ركزت على تحسين فهم المشاركين لتلك الحقوق وعلى رصدها. وحضر التدريب ١٥ مشاركا، من بينهم ٦ نساء، من الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، ودولة فلسطين. وكان من النتائج الإيجابية للتدريب أن قامت قاضية من ليبيا بإعداد دراسة تحليلية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستفادة منها في المشروع المقترح للدستور الليبي وقدمتها إلى الجمعية الدستورية الليبية.

٢٨ - ومن المقرر أن تنظم المرحلة الثانية من البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في الجزائر، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان وسيجري التركيز فيها على تعزيز مهارات المشاركين في توثيق حالات انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي وضع استراتيجية للدعوة في إطار الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

كاف - المدافعون عن حقوق الإنسان

٢٩ - في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نظم المركز منتدى إقليميا عن تهيئة مناخ تمكيني وآمن للمدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عُقد في تونس. ونظِّم المنتدى بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة بحضور ٥٩ مشاركا، بمن فيهم مدافعون وصحفيون. وقسِّم المنتدى إلى ثلاثة أجزاء: المعايير القانونية الدولية المتعلقة بحماية المدافعين؛ واتجاهات القمع ضد المدافعين في المنطقة؛ وكيفية تعزيز المساءلة وتهيئة بيئة مأمونة وتمكينية للمدافعين. واعتمد المشاركون توصيات رئيسية، بما فيها قيام المشاركين بإنشاء شبكة للمدافعين في المنطقة تعنى بالدعوة والتضامن ومواصلة تعزيز قدرة المدافعين فيما يتعلق برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. واستنادا إلى التوصية الأخيرة، سيركز المركز جهوده على وضع برامجه التدريبية في ذلك المجال، حيث من المقرر أن تركز طبعة عام ٢٠١٥ على تعزيز قدرة المدافعات في المنطقة.

لام - الأنشطة المواضيعية الأخرى

٣٠ - في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظم المركز حلقة عمل تدريبية إقليمية عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. وتمثل الهدف من حلقة العمل التي عقدت في عَمّان في تعزيز مهارات تلك المؤسسات في مجال رصد تنفيذ توصيات الآليات

الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. وحضر حلقة العمل ٢٠ مشاركا من الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، والعراق، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن، ودولة فلسطين. وقدم المشاركون عدة توصيات، منها تعزيز المهارات التي تتمتع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إجراء رصد يراعي الاعتبارات الجنسانية لأماكن احتجاز النساء وتعزيز المعرفة بقواعد بانكوك. وعلى هذا الأساس، نظم المركز حلقة عمل تدريبية جرى التركيز فيها على النساء المحتجزات (انظر الفقرة ١٦ أعلاه).

٣١ - وفي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عقد المركز في الدوحة حلقة عمل تدريبية عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والهجرة، بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية. وجرى التركيز في حلقة العمل على واجبات ومسؤوليات الدولة والشركات، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون ''الحماية والاحترام والانتصاف''، والوصول إلى سبل الانتصاف. وناقش المشاركون الإطار الدولي لحقوق الإنسان وحقوق المهاجرين والعمال والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون في قطر. وحضر حلقة العمل ممثلون عن الحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأعمال تجارية ومؤسسات خاصة.

٣٢ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في قطر، نظم المركز حلقة نقاش عن موضوع ''نبذ عقوبة الإعدام: عقوبة الإعدام والجرائم المتصلة بالمخدرات''، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة بنيويورك. وتمثل الهدف فيما يلي:

(أ) النظر في الأبعاد المتصلة بحقوق الإنسان لتطبيق عقوبة الإعدام في حالة الجرائم المتصلة بالمخدرات؛

(ب) تقاسم الخبرات من المناطق التي تلجأ الدول فيها إلى استخدام عقوبة الإعدام عندما تواجه بشواغل الجمهور إزاء الاتجار بالمخدرات والسلامة العامة؛

(ج) مناقشة استراتيجيات منع الجريمة بغية الحد من الخوف من الجريمة، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان بشأن الحلول الطويلة الأجل التي قد تتصدي على نحو أكثر فعالية للجريمة وأسبابها الجذرية؛

(د) الحفاظ على المسألة وبناء زخم عليها في إطار التحضير للقرار المتعلق بالوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، المقرر أن تتخذه الجمعية العامة في عام ٢٠١٦.

٣٣ - وترجم المركز المنشور الذي أصدرته مفوضية حقوق الإنسان بعنوان ''نبذ عقوبة الإعدام: الحجج والاتجاهات والآفاق'' إلى اللغة العربية وطرحه للجمهور خلال حلقة النقاش. وأدت المناقشة، التي حضرها عدد كبير من المشاركين، إلى تعزيز المعارف المتعلقة بعقوبة الإعدام في المنطقة.

ثالثا - الخاتمة

٣٤ - تولد التطورات في المنطقة طلبا كبيرا على بناء القدرات والتوثيق فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان. ومع زيادة الموارد، يتمكن المركز من الوفاء بولايته في مجالي التدريب والتوثيق ومن تلبية الطلبات التي تقدم إليه على نحو أفضل، وخاصة فيما يتعلق بوضع مواد تدريبية تلائم الحالات الخاصة. وهو يتمكن بالتالي من الوصول إلى مجموعة أكبر من المستفيدين.

٣٥ - ويوفر المركز، من خلال إجراء مشاورات إقليمية مع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، منبراً للنقاش وتبادل التجارب والخبرات بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، منها حماية الحق في التعليم خلال النزاعات وحماية حقوق الأقليات.

٣٦ - ويؤدي استمرار الدعم المقدم من الجمعية العامة دورا أساسيا في تمكين المركز من مواصلة الاضطلاع بولايته والإسهام بشكل فعال في تعزيز القدرة الإقليمية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز تقديم الدعم اللازم إلى الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الإقليمية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك إلى كيانات الأمم المتحدة، بهدف تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيواصل المركز تقديم المساعدة إلى نظرائهم الإقليميين والوطنيين والتعاون معهم بصورة مباشرة ومستدامة وفعالة، لا سيما عند تزايد الطلب على بناء القدرات والتعاون الفني. وبالإضافة إلى تعزيز الأنشطة الجارية، سيزيد المركز تركيزه على تعزيز ولايته في مجال التوثيق.

المرفق

التمثيل الجغرافي في الدورات التدريبية والمشاورات التي يضطلع بها المركز[أ]

	عدد المرات التي أجريت فيها مشاورات ونظمت فيها دورات تدريبية رئيسية في البلد			عدد المرات التي مُثلت فيها البلدان/الجنسيات في المشاورات والدورات التدريبية الرئيسية		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥[ب]	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥[ب]
أفغانستان	–	–	–	–	–	–
الجزائر	–	–	–	٢	٧	١
البحرين	–	–	–	–	٥	٢
جزر القمر	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	١	–	–
مصر	–	١	١	٤	١٠	٣
إيران (جمهورية – الإسلامية)	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	٢	٦	٢
الأردن	–	٣	١	٣	١٥١	٥
الكويت	١	٢	–	٢	٥	١
لبنان	–	١	–	–	١٠	٢
ليبيا	–	–	–	٢	٤	٣
موريتانيا	–	–	–	٢	٣	–
المغرب	–	٢	١	–	٢٤	١٣
عمان	–	١	–	٢	٢	٢
باكستان	–	–	–	–	–	–
قطر	٢	٥	–	٣	١٨	–
المملكة العربية السعودية	–	٢	١	٣	١٧٢	٤٣
الصومال	–	–	–	١	–	–
دولة فلسطين	–	–	–	٤	٢٠	٤

ملاحظة: يشمل المشاركون، على سبيل المثال لا الحصر، المسؤولين الحكوميين، ومسؤولي إنفاذ القانون، وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والفاعلين من المجتمع المدني، بمن فيهم الصحفيون. ولا يبين الجدول تمثيل المنظمات الإقليمية.

(أ) هذه دورات تدريبية ومشاورات رئيسية وينبغي عدم اعتبار أنها تمثل جميع أنشطة المركز.

(ب) يبين الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥). وبما أن معظم أنشطة المركز لعام ٢٠١٥ سينفذ خلال الفترة المتبقية من السنة، سيزداد العدد الإجمالي للمشاركين في عام ٢٠١٥ زيادة كبيرة.

	عدد المرات التي أجريت فيها مشاورات ونظمت فيها دورات تدريبية رئيسية في البلد			عدد المرات التي مُثلت فيها البلدان/الجنسيات في المشاورات والدورات التدريبية الرئيسية		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥[ب]	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥[ب]
السودان	–	١	–	٣	٦	٤
الجمهورية العربية السورية	–	–	–	–	٢	٣
تونس	–	١	١	٢	٩	١٠
الإمارات العربية المتحدة	–	١	–	٢	١	–
اليمن	٣	١	–	٥	١٦	٢
المجموع	٦	٢١	٥	٤٣	٤٧١	١٠٠